الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

جامعة غرداية رئيس الملتقى كلية الحقوق والعلوم السياسية

توصيات الملتقى الوطني:

تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن القانوني للمواطن

المنعقد بتاريخ: 25 أكتوبر 2023

بعد اختتام الملتقى الوطني الموسوم ب: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن القانوني للمواطن بتاريخ 25 أكتوبر 2023، انبثق على هذا الملتقى عدد من التوصيات تم اعدادها من قبل لجنة التوصيات مع مجموعة من خيرة الأساتذة من داخل وخارج كلية الحقوق جامعة غرداية.

وبعد الرجوع الى مختلف مشاريع التوصيات المقدمة من قبل مختلف المتدخلين من مختلف جامعات الوطن المشاركين في الملتقى، تم التوصل الى التوصيات التالية:

1. تهيئة وتوفير المناخ الذي يشجع على الانفتاح على الفكر القانوني، مما ينعكس إيجابا على القانون من خلال اثراءه بفروع قانونية تقنية جديدة.
2. تدعيم الهيئة التشريعية بهيئة علمية وتقنية لمساندتها في وضع التشريعات المواكبة للمستجدات العلمية والتكنولوجية مما يجعل للقانون دور فعال وعملي في الفضاء الرقمي، وليس أداة لإعاقة تطور التكنولوجيا.

3. توضيح الشكل القانوني لعملية المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية بشكل واضح وصريح.

4. تطوير وتشجيع شراكات تكنولوجيا المعلومات على استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات الحساسة للمواطنين عند نقلها وتخزينها.

5. التقيد بمعايير الصياغة التشريعية الممتازة، بتكوين إطارات وكوادر متخصصة في مجال الصياغة التشريعية.

6. تعميق الأبحاث والدراسات وتفعيل المناقشات قبل وضع التشريعات لضمان الأمن القانوني.

7. اجراء عملية مسح للنصوص القانونية لتصحيح ومراجعة الأخطاء المادية، وما يكتنفها من غموض.

8. إدراج تدريس مادة الصياغة التشريعية والمبادئ التي تقوم عليها في كليات الحقوق بالجامعات الجزائرية لما لها من أثر في انشاء كوادر متخصصة في مجال الصياغة التشريعية والتي تطويرها في المستقبل

9. تكريس مبدأ الأمن القانوني دستوريا، لتحقيق الاستقرار والثبات للعلاقات القانونية.

10. إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص، لتطوير التقنيات الرقمية بغرض الوصول الى معرفة حدود الأمن القانوني.

11. تفعيل دور الرقابة الذاتية من خلال تعزيز منظومة ميثاق الأخلاق المهنية وإعطاء صلاحيات لمجالس التأديب المهنية التي تنشؤها المؤسسات الإعلامية لفرض وصايتها وهذا كبديل عن المتابعات القضائية.

12. إتاحة فرصة العلم بالقاعدة القانونية والوصول اليها، ولا يتحقق ذلك إلا بالنشر في الجريدة الرسمية، فلا تكليف إلا بمعلوم كما تقضي القاعدة.

13. ضرورة تأهيل إطارات الضبطية والعدالة وتكوين معرفة لديهم للتعامل مع مختلف جرائم تكنولوجيا الاعلام والاتصال.